اعلان المنامة للجنة وضع المرأة بالأمم المتحدة الدورة الـ61

7 فبراير / شباط 2017

نحن الوزيرات والوزراء وممثلو الدول الأعضاء المشاركات والمشاركون في الاجتماع الإقليمي التحضيري للدورة الـ61 للجنة وضع المرأة بالأمم المتحدة المنعقد على هامش اجتماعات لجنة المرأة العربية د.36 برئاسة مملكة البحرين، قد اجتمعنا بالمنامة– مملكة البحرين، يوم 7 فبراير/ شباط 2017 بالتعاون بين جامعة الدول العربية وهيئة الامم المتحدة للمرأة لتنسيق الموقف العربي وتحديد أولويات المنطقة حول القضايا التي سيتم طرحها خلال أعمال الدورة الـ(61) للجنة وضعية المرأة بالأمم المتحدة والمقرر عقدها خلال الفترة 13–24 مارس/أذار 2017 في نيويورك.

نؤكد على ما جاء في المواثيق العربية والدولية المعنية بالنهوض بوضع المرأة،

وإننا إذ نعي ونقدر الظروف غير المسبوقة التي تمر بها المنطقة العربية بسبب الاحتلال الإسرائيلي والحروب والنزاعات المسلحة والإرهاب وتداعيات اللجوء والنزوح، وما تمر به المنطقة من ظروف اقتصادية وتحديات جسام.

وإذ نقدر حجم المسؤولية الملقاة على عاتق الدول العربية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في ظل هذه الظروف، نؤكد التزام دولنا بالعمل على تحقيق أجندة عربية تندرج في إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتتفق مع الظروف الخاصة والاستثنائية التي تمر بها مجتمعاتنا العربية.

وإذ نعتبر التمكين الاقتصادي للمرأة في بيئة العمل المتغيرة هو هدف أساسي من أهداف التنمية المستدامة،

وتثميناً للجهود المبذولة من قبل جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في دعم التعاون والتكامل العربي، وتعزيز وحدة الموقف العربي في المحافل الدولية؛ والتضامن على المستوى الإقليمي لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، نؤكد على الآتي:

1. الحق في العمل للمرأة بشرط تحقيق العدالة والإنصاف والأجر المتساوي للعمل المتساوي بين الجنسين، وضرورة توفير بيئة عاملة تضمن شروط الصحة والسلامة المهنية والحصول على عوائد العمل المعنوية للمرأة.

2. دعم الآليات الوطنية المعنية بالمرأة وتوفير الموارد المالية لها لكي تضطلع بدورها على نحو فاعل في رصد وتعميم ومراعاة تحقيق المساواة بين الجنسين لضمان الحقوق الاقتصادية من خلال وضع السياسات الملائمة والعمل مع المؤسسات المختلفة وذات العلاقة لتنفيذ ذلك.\

3. تعزيز القوانين والأطر التنظيمية التي تحظر التمييز ضد المرأة فيما يتعلق بالالتحاق بسوق العمل وشروط التوظيف وأحكامه؛

4. تفعيل وإنفاذ القوانين ولوائح بيئة العمل التي تحظر التمييز في توظيف المرأة واستبقائها وترقيتها في القطاعين العام والخاص، وتكفل سبل الانصاف في حالات عدم التطبيق؛

5. العمل على القضاء على الفصل التعسفي للمرأة وتعزيز مشاركتها على قدم المساواة في سوق العمل وفي التعليم والتدريب، وتشجيع النساء على تنويع خياراتهن المهنية والالتحاق بالوظائف في المجالات الناشئة والقطاعات الاقتصادية المتنامية؛

6. القيام بإصلاحات تشريعية وإدارية تضمن للنساء الوصول والتحكم في الموارد والأصول الإنتاجية، مثل الأراضي وغيرها من الممتلكات، والائتمان والاقتراض، والموارد الطبيعية، وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

7. العمل على وضع وتفعيل كافة القوانين والسياسات المعنية بالقضاء على العنف ضد المرأة في أماكن العمل، ودعوة الأمم المتحدة في هذا السياق إلى العمل على ضمان حق المرأة الفلسطينية العاملة داخل الأراضي المحتلة في الحصول على الحماية القانونية وإنفاذ التشريعات في قطاع العمل؛

8. اتخاذ تدابير خاصة تضمن للنساء المستضعفات التمتع بفرص متساوية للحصول على عمل لائق جيد النوعية في سوق العمل؛

9. اتخاذ تدابير لحماية وتمكين النساء العاملات بما فيهن الوافدات في القطاع غير المنظم؛

10. زيادة فرص تولي النساء أدوارا قيادية في النقابات والمنظمات العمالية وحث قادة النقابات العمالية على تمثيل مصالح النساء العاملات بفعالية؛

11. توفير البيئة المساندة لعمل المرأة، مثل الحضانات والمواصلات الآمنة، مع التأكيد على دور المجالس البلدية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والتعاونيات في توفير تلك الحضانات خاصة للمرأة في القطاع غير المنظم.

12. توفير الخدمات والتأمين الصحي للمرأة وخاصة المرأة العاملة كأساس لضمان مشاركتها واستمرارها في العمل لا سيما فيما يتعلق بصحتها الإنجابية؛

13. إنشاء وتعزيز آليات المتابعة لتشجيع القطاع الخاص على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اقتصاديا في "مبادئ تمكين المرأة" WEPs؛

14. دعم ريادة الأعمال وتسويق فكر مباشرة الأعمال الحرة لدى المرأة من خلال إنشاء حاضنات الأعمال ومراكز تنمية القدرات ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع المؤسسات المالية لتمويل مشروعات المرأة.

15. تشجيع الحكومات على تخصيص حصة من المناقصات والمشتريات الحكومية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تملكها المرأة.

16. وضع وتنفيذ سياسات تشجيع وحماية حقوق المرأة والعمل اللائق في سلاسل القيم العالمية مع الاسترشاد بأفضل التجارب العالمية في هذا المجال.

17. إنفاذ قوانين تكافح الاتجار بالبشر وخاصة النساء والأطفال؛

18. الحث على بناء وتطوير قواعد معلومات لرصد مؤشرات الاقتصاد غير المنظم المصنف بحسب معايير منظمة العمل الدولية؛

19. دعم وتمكين النساء وخاصة الفتيات، من اكتساب المهارات والحصول على التدريب في المجالات الجديدة والناشئة، ولا سيما العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات وإتقان المهارات الرقمية والابتكارات، من خلال توسيع نطاق فرص التعليم والتدريب،

20. تشجيع نقل وتطويع التكنولوجيا من أجل دعم تشغيل النساء في وظائف لائقة وجيدة النوعية في مجال الاقتصاد الأخضر وفي مجال التخفيف والتكيف لمواجهة آثار التغير المناخي ؛

المنامة– البحرين في 7 فبراير 2017